

الهوية الوطنية الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852-

1870م

Algerian national identity in the French colonial policy during the reign of Napoleon

III 1852-1870 AD

حمودي إبرير¹*

¹ مخبر الجزائر: دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، جامعة باتنة1 (الجزائر)، ، hamidibrir@hotmail.com

تاريخ القبول: 2021/06/14

تاريخ الإرسال: 2021/05/06

ملخص:

يدور محتوى هذا المقال حول مسألة طالما أثارت الجدل، وهي تأثير السياسة الاستعمارية على الجزائر وهوية شعبها في عهد الإمبراطور نابليون الثالث، الذي حرص على تحطيم كل المقومات الأساسية للمجتمع المحلي، من خلال ضرب الدين الإسلامي، ومحاربة اللغة العربية لتمكين المسيحية والثقافة الفرنسية، إلى جانب محاولة القضاء على الوحدة الوطنية بتفكيك البنية الاجتماعية وبث التفرقة الاثنية بين سكان مختلف المناطق، وبذلك فإن المقال يهدف إلى الكشف عن محاولات السلطات الاستعمارية الفرنسية لتكوين جيل من الجزائريين مطموس الهوية قابل للاندماج في فرنسا، وذلك من خلال اشكالية تحدد طبيعة ومعالم هذه السياسة في عهد نابليون الثالث؟ وتناقش المواقف والاساليب والآثار، من خلال استقراء مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع المحلية والأجنبية، اعتمادا على المنهج التاريخي.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ السياسة الاستعمارية؛ الهوية الوطنية؛ الإمبراطورية الثانية؛ نابليون الثالث.

Abstract

The content of this article revolves around an issue that has long raised controversy, namely the impact of colonial policy on Algeria and the identity of its people during the reign of Emperor Napoleon III, Who was keen to destroy all the basic components of the local community, by striking the Islamic religion, and fighting the Arabic language to enable Christianity and French culture, in addition to trying to eliminate national unity by dismantling the social structure and spreading ethnic discrimination between the inhabitants of the various regions, Thus, the article aims to reveal the attempts of the French colonial authorities to create a generation of Algerians obscured identity capable of integration in France, through a problem that defines the nature and features of this policy during the reign of Napoleon III? Attitudes, methods and impacts are discussed, through extrapolating a variety of local and foreign sources and references, and depending on the historical method.

Keywords

Algeria; Colonial policy; National Identity; second Empire; Napoleon III.

1- مقدمة

ظلت شعوب العالم وأممهم على اختلاف توجهاتها وأديانها ومكوناتها الثقافية والاجتماعية، حريصة على تميزها وتفردتها، فاهتمت ببناء هوية تزيد في الوعي بالذات الثقافية والاجتماعية للأفراد والمجتمع، فأصبحت الهوية بذلك جزء لا يتجزأ من نشأة الإنسان، وهي الدالة على أوصافه التي تميزه عن غيره من الأفراد، وإذا ارتبطت بالأوطان، فأنها تعني تلك الخصائص والصفات التي تميز وطننا من الأوطان، وتضفي عليه طابعا أصيلا يتميز به عن غيره، أما إذا ارتبطت بمحاولات الطمس والانتزاع والمسح، كما كان عليه حال السياسة الفرنسية الاستعمارية ضد الشعب الجزائري منذ الأيام الأولى للاحتلال، فالأمر يصبح رمزا للعدوان والقهر، ومحاولة لانتزاع هوية وشخصية شعب بأكمله، بل ونكران لوجوده، ونفي لتطوره الحضاري كما باقي الشعوب.

فقد حاولت الادارات الاستعمارية الفرنسية منذ السنوات الأولى للاحتلال، وفي ظل كل أشكالها وعمودها، مسخ الهوية الوطنية للجزائريين، واستبدالها بهوية هجينة، كما كان عليه الحال في عهد الإمبراطورية الثانية، التي اعتمدت مخططات قائمة أساسا على محاولة إلغاء الوجود التاريخي للشعب الجزائري، من خلال السعي الى تفكيك بنيته الاجتماعية التقليدية، وطمس وتحطيم مقومات هويته، وذلك بمحاربة اللغة العربية، ومنع التعليم العربي، مقابل تعزيز التعليم الفرنسي، ومحاربة الإسلام ومؤسساته الثقافية والقضائية بمختلف الوسائل والأساليب، مقابل تشجيع التبشير والتمسيح، مستهدفة بذلك تكوين جيل منسلخ، متخل عن انتمائه الحضاري والإسلامي، مستعد ليكون في خدمة المصالح الفرنسية بكل ابعادها.

في هذا المقال سنحاول حصر- ما أمكن- محاولات الادارة الاستعمارية الفرنسية في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م) لضرب واسقاط الهوية الوطنية للجزائريين التي اكتسبها عبر تاريخهم الحضاري الموعول في الأعماق، وذلك من خلال محاولة تحديد طبيعة ومعالم السياسة الهوياتية لنابليون الثالث تجاه الجزائر وشعبها؟ كإشكالية رئيسة، ومن خلال محاولة تحديد أساليب تطبيق تلك السياسة، والآثار التي ترتبت عنها؟ كإشكاليات جزئية مكتملة، وذلك وفق منهج تاريخي ووصفي.

2- سياسة فرنسا اتجاه اللغة والثقافة العربية

عملت السلطة الاستعمارية على تصدير عناصر الهوية الفرنسية وثقافتها للجزائر، منذ الايام الاولى لاحتلالها، واحلالها محل الثقافة المحلية بما يضمن لها جعل الجزائر فرنسية أبدا، فحاولت إضعاف اللغة العربية ومكانتها بين الجزائريين، وحاربت التعليم العربي بمختلف الأساليب والوسائل الإدارية.

2-1- الأساليب الاستعمارية الفرنسية لمحاربة اللغة والثقافة العربية

سعى الفرنسيون منذ احتلالهم الجزائر الى الحد من تعليم اللغة العربية، ومحاربة استخدامها بينهم بتشجيع اللهجات المحلية، بحجة أن اللغة العربية لغة أجنبية عن الجزائريين (الورتلاني، 2009، ص97)، وسعوا في المقابل الى جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية وحيدة للجزائر، وتعليمها لفئة محدودة من الجزائريين لاحقا، ولم يغير مجيء الإمبراطورية الثانية هذا التوجه رغم ادعائها الاستجابة لرغبات الاهالي، فسياسة فرنسا بنيت منذ البداية على هدف القضاء على الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة التي كانت قائمة، وتحويل المجتمع الجزائري على المدى البعيد، من مجتمع مناهض للاستعمار، إلى مجتمع راض به، لديه القابلية للفرنسية والإدماج(شهي، 2007، ص45)

وقد أشارت العديد من التقارير الفرنسية إلى أن اللغة العربية وثقافتها، كانت منتشرة في المدن الجزائرية وأريافها بشكل واسع وعميق، وهذه الوضعية لم ترح إدارة الاحتلال التي اعتبرت أن وجود لغة وثقافة مغايرة لحضارتها وثقافتها، يشكل خطرا على وجودها في الجزائر، ويحول دون تحقيق الهدف الأول للاحتلال وهو الإدماج الكلي للجزائريين، فارتكزت في سياستها التعليمية على محاربة اللغة العربية، ومنع تعليمها ومضايقة علمائها(مقالاتي،2014، ص114،113)، بل ومطاردتهم في كل مجالات الحياة، بإبعادهم عن المدارس النظامية، ومختلف المصالح الإدارية(شهري،2007، ص37).

فمنذ سنة 1850م حاول الفرنسيون التأثير على شخصية الجزائري وشطرها، من خلال التعليم المزدوج العربي- الفرنسي الذي تم إنشائه، والذي وضعت فيه اللغة العربية واللغة الفرنسية جنبا الى جنب، والحروف العربية إلى جانب الحروف اللاتينية، والمعلم العربي المسلم إلى جانب المعلم الفرنسي، فهددوا بذلك اللسان العربي في الجزائر، بغرض خدمة اللغة الفرنسية وحضارة فرنسا، وتمكين السلطة الاستعمارية في البلاد (سعدالله،1998، ص337-340).

وقد ركزت الإدارة الفرنسية في عهد نابليون الثالث وما بعده في المدارس والمعاهد العربية الإسلامية على الجانب الفرنسي أكثر من العربي من ناحية البرامج التعليمية التي كانت تابعة لبرامج فرنسا، حيث كانت اللغة العربية تحتل فيها مكانة ضعيفة ، ووضعت في خانة الاختيارية وغير رسمية(حلوش،2013، ص58)، بما يتماشى والهدف الأساسي من إنشاء هذه المؤسسات - التعليم المزدوج- وهو نشر اللغة والأفكار الفرنسية بين الأطفال الجزائريين بسرعة، ولإنجاح هذا الطرح استعمل الفرنسيون منذ 1852م ما أسموه "الطريقة الجديدة في تعلم اللغة" وهو تلقينها للطفل دون واسطة اللغة الأم، فعلموا الفرنسية لأبناء الجزائريين دون واسطة العربية، واعتبروها الطريقة الطبيعية الأسرع لتحقيق النتائج المرجوة (سعدالله، 1998، ص423)، وتم قررت ادارة نابليون الثالث اعتماد هذه السياسة التعليمية رغم الانتقادات العديدة من بعض الفرنسيين الذين اعتبروا أن تعليم الجزائريين والعرب، يكلف الخزينة الفرنسية أكثر مما يمكن توقعه؟(Tessier, 1865, p315)

وعلى الرغم من محاولة الفرنسيين للاهتمام باللغة العربية ظاهرا، بعد أن أدرجوها في البرنامج الدراسي للمدارس السلطانية بشكل متساوي مع اللغة الفرنسية، مع تنفيذ دورات دراسية أولية في كلتا اللغتين (De Menerville, 1866, p372)، إلا أن الطابع الفرنسي كان يغلب على جو هذه المدارس، فأصبحت العربية فيها مجرد لغة، في حين برامج المعارف العلمية ظل باللغة الفرنسية، إذ يتعلم التلاميذ مثلا الحساب، والتاريخ والجغرافيا، والمكاييل والموازين بالفرنسية (سعدالله، 1998، ص336)، فأصبحت الفرنسية لغة العمل الرسمي والإدارات والتعليم النظامي، ولغة وسائل الإعلام ومختلف النشاطات الثقافية (شهري،2007، ص37).

وقد استخدم الساسة الفرنسيون بما فهم نابليون الثالث وخلفائه فكرة بعض "دعاة التفرنج" الذين كانوا يرون أن اللغة هي "مجرد وسيلة للتواصل، يمكن تغييرها واستبدالها بلهجات عامية محلية" للقضاء على لغة القرآن والتضييق على تعليمها في الجزائر، ولإقصاء اللغة العربية الفصحى، واحلال " الدارجة " محلها في المؤسسات التعليمية(بن عون،2018-2019، ص117)، ووضع الأطفال الجزائريين في المدارس بين أيدي معلمين يعرفون اللغة العربية الدارجة ويستعملونها في العملية التعليمية(سعد الله، 1998، ص415)، ورغم أن الفرنسيين يدركون قيمة اللغة العربية وليونتها وراثها اللغوي اللامحدود (Tessier,1865, p308)، فقد شجعوا اللسان العامي في جميع ميادين الحياة، كمجال الصحافة والإعلام، حيث كانت جريدة المبعثر الرسمية مثلا منذ تأسيسها في سنة 1847م

تصدر أعدادها باللغة الفرنسية واللغة العربية الركيكة (بن عون، 2018-2019، ص 11)، وبهذا يتضح أن الاستعمار الفرنسي ركز حربه في الجزائر على اللغة منذ الأيام الأولى للاحتلال باعتبارها مقوم أساسي من مقومات الهوية الوطنية، وقد استمر تنفيذ هذه السياسة اثناء كل مراحل الاحتلال بما فيها فترة تولي الإمبراطور نابليون الثالث الحكم.

2-2- محاربة التعليم الإسلامي وتعزيز التعليم الفرنسي

سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الاستعمارية في الجزائر، حيث عملت على إيجاد نظام تعليمي يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها (بلاح، 2006، ص 149)، وقد اتخذت الإدارة الفرنسية إجراءات تعسفية للحد من التعليم العربي الإسلامي، ونشر التعليم المختلط العربي الفرنسي، فأصدرت الحكومة العامة مرسوما في 1859م يقضي بتحديد عدد التلاميذ الملتحقين بالكتاتيب في كل دائرة ومقاطعة، وذلك بهدف تحويلهم إلى المدارس العربية الفرنسية التي هجروها، وبالمقابل تقليص نشاط التعليم العربي (حلوش، 2013، ص 56).

أما المدارس القرآنية فكان مصيرها الهدم كباقي المؤسسات التعليمية، وقد هدمت في عهد نابليون الثالث العديد منها، ففي مدينة الجزائر هدمت مثلا مدرسة تابعة لجامع ساباط الحوت (جامع البطحاء) في 1854م، مدرسة جامع الشيخ الثعالبي 1859م، مدرسة مسجد سيدي الهادي 1855م (سعدالله، 1998، ص 40)، ولم يخفي الفرنسيين في تصريحاتهم الحقد الذي يكنونه للمؤسسات التعليمية الدينية المحلية، فقد رفع أحد قادة الحرب الاستعمارية في الجزائر وهو الجنرال دوكرو (Ducrot) تقريرا إلى الإمبراطور- نابليون الثالث- سنة 1864م قال فيه: "يجب أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا... وبعبارة أخرى يجب أن يكون هدفنا هو تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا" (بلاح، 2006، ص 150، 149).

وبعد الضربات القوية التي وجهها الفرنسيين للتعليم العربي الإسلامي ومؤسساته، شرعوا في نشر التعليم الفرنسي، للإيحاء بأن لفرنسا رسالة ومهمة حضارية في الجزائر (بلاح، 2006، ص 152)، ولإنجاح هذه المهمة ركزت الجهود والمحاولات على تنمية وتطوير التعليم العام، نظرا لأهميته في صقل شخصية الأطفال، الذين يتم التركيز عليهم من خلال المدارس الابتدائية، والشباب عن طريق التعليم المهني، أما الرجال فمن خلال المؤسسات النموذجية ودروس الأعمال الحرة (Urbain, 1862, p42). فقد سعت السلطات الاستعمارية من خلال هذه السياسة التعليمية التأسيس لنظام المدارس الفرنسية على أنقاض المدارس العربية الإسلامية التقليدية، ورغم أن تأسيس المدارس العربية - الفرنسية كان في عهد الجمهورية الثانية، بموجب مراسيم 1850م، إلا أنها لم تلق تنظيمًا وانتشارًا واسعًا، إلا في عهد الإمبراطورية الثانية، حيث كانت هذه المؤسسات تحت سلطة الحاكم العام في الجزائر (De Menerville, 1866, p371)، لأن غرض تأسيسها كان سياسي أكثر منه تعليمي، وقد وضح أحد الفرنسيين - غرضها في 1861م قائلا: "إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة العربية- الفرنسية، هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة والحرّة" (حلوش، 2013، ص 54).

وقد تتابعت المراسيم والقوانين الحكومية في الصدور خلال فترة نابليون الثالث بين 1852-1870م، ناصبة على تأسيس هذا النوع من المدارس، منها مرسوم إمبراطوري صدر في 14 مارس 1857م يقضي بتأسيس الكوليجات (المعاهد) العربية- الفرنسية، فتأسس بموجبه أول معهد عربي- فرنسي (حلوش، 2013، ص 57)، وقد حرصت الإدارة الفرنسية من خلال هذه المدارس على تعليم فئة معينة من الجزائريين تخدم مصالحها، مثل القضاة، ورؤساء المصالح الإدارية، والموظفين في مختلف الأصناف الذين يشكلون حلقة وصل مع الأهالي. (Tessier, 1865, p316)

وقد استحدثت بموجب هذا النظام العديد من المدارس في المدن الجزائرية، فأُنشأت مدرسة سنة 1857م في العاصمة، وأخرى في قسنطينة عام 1867م، أطلق عليها اسم "الكوليج الامبريالي" أو "المدرسة السلطانية" كما سمها جريدة المبشر، وقد ارتبطت هذه التسمية كثيرا بفكرة المملكة العربية وباسم نابليون الثالث (سعد الله، 1998، ص325، 326)، فكانت تجربة هذا النوع من المدارس من صنع النظام الإمبراطوري عامة، ومثلت الفترة ما بين 1863-1869م المرحلة النشطة في تاريخها، فقد وصل عددها إلى 36 مدرسة مع 13 ألف تلميذ (حلوش، 2013، ص62) وكانت تحت مسؤولية وسلطة وزارة الحرب، التي أوكلت إليها مهمة الإشراف وتحديد البرامج الدراسية فيها (De Menerville, 1866, p372)، ومهما اختلفت تسمية هذه المؤسسات التعليمية، وتداخلت فيها اللجان والقرارات، فإن الهدف منها كان خدمة المدرسة الاستعمارية، وتنفيذ مخططات الحكومة الفرنسية في السيطرة على الجزائر، ودمج شعبيها في الحضارة الفرنسية، من خلال إبعادهم عن أصولهم وتراثهم، وسلخهم عن ماضيهم، وإدخالهم في بوتقة الفرنسة (سعد الله، 1998، ص322)، فالبرنامج الحقيقي في جميع المؤسسات التعليمية الاستعمارية كان فرنسيا، رغم التظاهر بوجود مادة حفظ القرآن فيه والعربية الدارجة، فالتلميذ يدرس اللغة الفرنسية دراسة مباشرة بالعين والأذن، والتعليم يكون طبقا للمنهج والنظام المعمول به في فرنسا، ولا يخفي الفرنسيون في تصريحاتهم وتقارير لجانهم ومسؤوليهم هدف برامجهم التعليمية، التي تسعى إلى فرنسة الإنسان الجزائري وسلخه عن ماضيه وهويته، ليسهل إدخاله ضمن الهوية الفرنسية (سعد الله، 1998، ص423)، أما محتوى برامج المدارس العربية- الفرنسية فلم يكن يتجاوز غسل المخ، وتوجيه الجزائري نحو الفرنسية، وقطعه من جذوره (سعد الله، 1998، ص285)، فقد ركزت جل برامجها على تاريخ وجغرافية فرنسا، وأهملت تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم الإسلامي، فقد كان التلاميذ الجزائريون يلقنون في حصص التاريخ عبارات من مثل " كانت بلادنا تسمى قديما غاليا (La Gaule)، وأجدادنا يسمون الغالين (Les Gauloise) "، وقد ثمنت هذه الدروس الفترتان الرومانية والبيزنطية بالجزائر، وشوهت ما بعدها من عصور إسلامية إلى غاية الاحتلال، للإيحاء بانتماء الجزائر إلى الحضارة الأوروبية المسيحية (بلاح، 2006، ص152)، فكان واضحا أن السياسة الاستعمارية في فترة نابليون الثالث - وحتى خلفائه- كانت تسعى إلى القضاء على الثقافة العربية الإسلامية السائدة في الجزائر، واستبدالها بالثقافة الأوروبية المسيحية، وذلك من خلال محاربة اللغة العربية ومؤسسات التعليم العربي الإسلامي.

3 - السياسة الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي ومقوماته

لم يتوان الفرنسيون في محاربة الإسلام في الجزائر منذ الأيام الأولى للاحتلال، باعتباره الاسمنت الذي متن وحدة الجزائريين، ورسخ هويتهم الوطنية، فبعد أن قرروا محو الإسلام في جميع ربوعها، وانتزاعه من أمة عاشت تقدسه مدة تزيد عن ثلاثة عشر قرنا، فأعلنوا حربا صارخة عليه، وعمدوا إلى مصادرة أوقاف المسلمين، بل وهدموا المساجد، وحولوا ما تبقى منها إلى كنائس ومكاتب وإدارات وثكنات عسكرية (الورتلاني، 2009، ص101)، واتجهوا الى تحجيم القضاء الإسلامي الذي يحتكم اليه الجزائريون لصالح التشريع الفرنسي، واطلاق يد المبشرين لتمسيحهم، وقد تعززت هذه السياسة في فترة حكم نابليون الثالث في الربع الثالث من القرن التاسع عشر.

3-1- فرنسة القضاء الإسلامي

لأن القضاء الإسلامي أحد مقومات الهوية الجزائرية الإسلامية، يستمد أحكامه من القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات العلماء والفقهاء، فقد رأت الإدارات الفرنسية في وجوده مصدر قوة وعامل تماسك للمجتمع الجزائري، وباعتبار الجزائر بلدا مهزوما، وجب أن يمعى نظامه القضائي "المتخلف" أمام الفرنسي المتقدم (بلاح، 2006، ص145)، وتجسيدا لهذا الهدف شهد النظام القضائي في الجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية

عدة تغييرات، فقد وضع القضاء الإدماجي الخاص بالمسلمين تحت سلطة وزارة الحرب، بينما وضع قضاء الأوروبيين تحت سيطرة الحاكم العام (بليل، 2013، ص 30)، ومنذ سنة 1851م كانت وزارة الحربية تحضر لإحداث تغييرات في النظام القضائي الإسلامي وهو المشروع الذي عرف بضبط الكفاءات والاختصاصات والاستئناف والرقابة وإدارة المحاكم الإسلامية (سيساوي، 2013-2014، ص 252).

ورغم شمولية القضاء الإسلامي، كونه يتناول كل أنواع القضايا والمنازعات المدنية و التجارية (De Menerville, 1866, p412)، إلا أن السياسة الفرنسية حاولت "عصرنته" بتميع أحكامه والتضييق على المشرفين عليه (بن عون، 2018-2019، ص 70)، ولإقصاء دور القضاء الإسلامي، احتكرت المحاكم الفرنسية النظر والفصل في معظم الجرح والجنایات والمخالفات المعاقب عليها في القانون الفرنسي الجنائي (De Menerville, 1866, p413)، وتتابع في هذا الشأن المراسيم والإصدارات الفرنسية خلال عهد نابليون الثالث، نصت كلها على تهميش أحكام الشريعة، وإبطال مفعولها وسط الجزائريين لصالح القضاء الفرنسي، ومنها مراسيم صدرت في سنوات 1854، 1855، 1858، 1859م، أعيد بموجبها تنظيم العدالة الإسلامية، وقد نص مرسوم 1854م الشهرير مثلا على إنشاء مجلس القضاء الإسلامي، حددت مهامه بالنظر في النقاط الغامضة من الشريعة الإسلامية تحت سلطة الحاكم العام؟ (بلاح، 2006، صفحة 146)، كما تقرر بموجب هذا المرسوم - مرسوم 19 أوت- إنشاء محكمة الصلح التي تتمتع باختصاصات واسعة، واعتبرت إحدى الأجهزة القضائية الأساسية في الجزائر (Girault, 1927, p 235)، وقد عملت السلطات الاستعمارية من خلال هذه الأجهزة على فرض تقاليد القاونية ومبادئها القضائية على الجزائريين، دون أن تعير أي اهتمام لقانونهم المحلي الذي يعكس نظامهم الأهلي وتصوراتهم الاقتصادية والاجتماعية (سيساوي، 2013-2014، ص 253).

وفي 31 ديسمبر 1859م تم الإعلان عن قرار آخر يلغي مرسوم 1854م، ومراجعة الصلاحيات الخاصة بقضاة الصلح، فتراجعت استقلالية القضاء الإسلامي، ومنح حق استئناف الأحكام القضائية للقاضي المسلم أمام المحاكم الفرنسية (Girault, 1927, p 319) فقط، وفقد بذلك المجلس الاستشاري الإسلامي المشكل من مفتيين وعلماء وقضاة بعض صلاحياته التي منحها له نابليون الثالث، وقد قضت هذه التغييرات على الأفكار "المقربة للعرب" التي ادعى الإمبراطور نابليون الثالث تبنيها في إطار سياسته المعروفة "بالمملكة العربية"، والتي حاول خلالها التوفيق بين النظامين المدني والعسكري، وإيجاد منظومة تشريعية قضائية تضمن حقوق مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر (بليل، 2013، ص 31).

ولإرضاء الفكر الإمبراطوري المتغلب عليه، أعرب نابليون الثالث من خلال رسالته إلى المارشال ماكهمون في 20 جوان 1865م عن رغبته في إدخال إصلاحات جديدة على القضاء الإسلامي (Girault, 1927, p 320)، بما يعزز دور القضاء الفرنسي، فأصدر مرسوما سنة 1866م يفرض على المسلمين التقاضي لدى المحاكم الفرنسية، وحد من صلاحيات ومهام القضاة المسلمين، حيث اقتصرتهم مهمتهم على تنفيذ الأحكام فقط (مقلاتي، 2014، ص 120)، وعزز هذا الاجراء بإصدار مرسوم آخر في 13 ديسمبر 1866م نص على أحقية الجزائري المسلم في التقاضي أمام قضاة الصلح الفرنسيين، وهو ما قلل من شأن الشريعة الإسلامية، وأدمجها ضمن الفكر الغربي الفرنسي، خاصة وأن قاضي الصلح هو من الشباب الفرنسيين الذين لا يفقهون من لغة الجزائريين شيئا، وقد يكون من القضاة المتقاعدین الذين لا يعرفون عن الدين الإسلامي إلا ما تعلموه (بن عون، 2018-2019، ص 71، 72)، وكثيرا ما يصدر أحكامهم وفقا لما يسمعونه من المترجمين الذين كانوا يختارون من بين اليهود بشكل خاص، وهم المعروف

عنهم عداوة للمسلمين (سيساوي، 2013-2014، ص 254)، فأصبح بهذه السياسة المسيحية يحكم بين المسلمين باسم الشريعة الإسلامية ؟ وهو ما يؤكد السعي الصريح للإدارة الفرنسية على التدخل في النظام القضائي الخاص بالجزائريين كمسلمين، ومحاولتها إعادة هيكلته بالطريقة التي تناسب ومصالحها.

2-3- التبشير ودور أسقفية الجزائر فيه

إن الغايات الثابتة في الإيديولوجية الفرنسية لم تتغير في كل الأنظمة والعهود، وفي عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م) كانت الحكمة السياسة تقتضي التحفظ عن الدعم المباشر لرجال الدين، وذلك حفاظا على المصالح الاستراتيجية، فلا يختلف عهد نابليون الثالث عن عهد سابقه في هذا الجانب، وإن كانت بعض الخلافات بين السلطة الفرنسية في فرنسا والجزائر ورجال الدين، فإن جلها اختلافات تكتيكية وليست جوهرية (حناشي، 2014، ص 29)، وعلى الرغم من اعترافات الفرنسيين بمدى عمق هذا الدين واتساعه وقوة تأثيره على الأرواح، وأنه أكثر تسامحا من المسيحية (Girault, 1927, p76)، إلا أنهم اضطهدوا، بسبب تعارض عقائد الجزائريين وعباداتهم مع القوانين الفرنسية (Urbain, 1862, p6)، وقد وصف تقرير عثمانى سياسة نابليون الثالث الدينية، بأنها سياسة ارتجالية اتسمت في كثير من الأحيان بالتناقض، وأن موقفه المتشدد بادئ الأمر اتجاه المبشرين تم التراجع عنه وإفساح المجال لنشاطهم، وقد توجت قراراته بإصدار قانون "المواطنة الفرنسية" سنة 1865م، الذي يتمثل في احدى مضامين قانون "سيناتوس كونسيلت" الذي صدر في 14 جويلية 1865م، حيث فرض على الجزائري التخلي عن أحواله الشخصية الإسلامية، إذا أراد أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وهذا يمكن اعتباره تبشير بالترغيب المادي والمكانة الاجتماعية (حناشي، 2014، ص 31، 30).

أما النشاط التنصيري الذي تكفلت به أسقفية الجزائر، فقد استمر في فترة نابليون الثالث، وقد تكفل به أساقفة متشددين يكونون كل أنواع العدوات للإسلام والمسلمين، ومنذ عام 1852م كانت أسقفية الجزائر تحت مسؤولية الأسقف "بافي" الذي كان شديد الغل في تعامله مع الإسلام، فقد قال عنه " أنه بلاهة الشعوب دون الله" وقال أيضا " القرآن، يا له من حماقة، والحقيقة أن محمدا ما هو إلا منتحل للمسيح" (بقطاش، 2007، ص 70)، وقد خلفه في أواخر سنة 1866م الكاردينال لافيغري، باقتراح من الجنرال ماكهمون على نابليون الثالث، (بقطاش، 2007، ص 111)، وفي السنوات الأولى من توليه شؤون الاسقفية، اثار لافيغري الخوف والشك لدى السلطة الفرنسية من جهوده الأولى للاتصال بالإسلام، إلا أنه سرعان ما أصبح له بالغ الأثر في التاريخ الديني الفرنسي (Goyau, 1925, p40)، فقد كان مصمما اشد التصميم على محو الاسلام وتنصير الجزائريين بكل السبل ، وقد وضع خطته في الرسالة التي وجهها إلى معاونيه بتاريخ 06 أفريل 1868م، مؤكدا: "أن أمام الجزائريين إما التنصير أو الطرد، وإن خلاص العرب يكون عن طريق اعتناقهم للمسيحية التي أصبحت أمرا حتميا لا مناص منه...." (سعيدوني، 2013، ص 244)، معلنا عزمه على استبدال القرآن بالإنجيل لإعادة الحياة للشعب العربي على حد تفكيره.

وقد مثلت الفترة بين 1868- 1892م أزهى فترات التبشير في الجزائر، وذلك بفعل النشاط الفعال الذي قام به الكاردينال لافيغري، ومواقفه التبشيرية التي استهدفت خدمة المصالح الفرنسية بالجزائر (بقطاش، 2007، ص 111)، فقد أسس مدارس تبشير، ودعا إلى إعادة المغرب العربي إلى أصله الروماني المسيحي، وأسس سنة 1869م فرق الآباء البيض بالتطوع في القبة بالجزائر، وقد توزع هؤلاء على مختلف المراكز و الفئات، فمهم العلماء والمدرسون والفلاحون والمبشرون (Goyau, 1925, p38)، وفي نفس السنة انشأ أيضا فرقة الأخوات البيض التي تتولى

مهمة التربية والتبشير في الوسط النسائي (بن عون، 2018-2019، ص96)، وقد استغل لافيغري الظرفية الكارثية التي عاشتها الجزائر خصوصا في الفترة بين 1867-1868م، واغتنمها كفرصة ليوسع نشاطه التبشيري بين الجزائريين، حيث استغل وضع المرضى والجياع والمشردين، وأنقذهم من الهلاك تحت اسم فرنسا والصليب، فجمع حوله ما يقارب ألف وثمانمائة طفل مشرد ومريض، ووزعهم على المراكز التي أنشأها في بولوغين وابن عكنون والأبيار(بقطاش، 2007، ص112)، لتربيتهم تربية مسيحية، خاصة وأن أغلبية أعمارهم تتراوح بين الثامنة والعاشرة، فقد تم تلقينهم مبادئ العقيدة المسيحية والفترة التمهيدية من تاريخ المرتدين المسيحيين، وتم تكوينهم في مختلف أنواع المهن خاصة الزراعية والفلاحية منها(Goyau, 1925, p100)، بهدف وضعهم في خدمة اغراض المعمرين و المصالح الاقتصادية الفرنسية، وكما لاحظنا في السياسة القضائية، فان النشاطات التنصيرية الفرنسية في فترة نابليون الثالث، لم تكن تهدف سوى إلى مسح أثر الاسلام، وتحطيم الشخصية الإسلامية للجزائريين، وخلق جيل مسيحي يتخلى عن هويته وانتمائه العربي الإسلامي، وتدعم الوجود الفرنسي في لجزائر.

4 - السعي الى تفكيك البنية الاجتماعية، وخلق التفرقة الاثنية

بوصول الغزاة الفرنسيين إلى الجزائر، اختلفت بنية المجتمع الجزائري، بعد سعيهم المستمر الى إدخال تغييرات عليها بهدف جعل الجزائريين أكثر انسجاما مع أهداف السياسة الاستعمارية، فبعد أن ركزوا على منظومة القيم الدينية والأخلاقية باعتبارها جزء اساسي من هوية الجزائريين من خلال محاولات القضاء على الاسلام والتعليم العربي، اتجهوا الى العمل على تفكيك بنيتهم الاجتماعية من خلال التركيز على تفكيك نظام امتلاك الاراضي واستغلالها في القري والارياف، والحد من نفوذ شيوخ القبائل والزعامات الروحية، والعزف على وتر الاثنية والتفرقة بين سكان مناطق البلاد.

4-1- تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية

كان الطابع العام للملكية في الجزائر يختلف من المدينة إلى الريف، فتكون الملكية فردية في المدن، ولكنها جماعية في القبائل والارياف (Urbain, 1862, p33)، وان أكثر الطبائع تجدرا في الشخصية الجزائرية سواء في الريف أو المدينة هي الارتباط الوثيق بأرض الأسلاف والأجداد، وقد حدثت في عهد الإمبراطورية الثانية تغييرات عديدة في ميدان الحكم والإدارة الفرنسية بالجزائر، ترتب عنها صدور إجراءات تعسفية أدت الى نتائج جد مدمرة للبنية التقليدية المحلية من الناحية الاجتماعية (سيساوي، 2013-2014، ص240، 241).

ولأن أراضي القبائل (العرش) تمثل أهم أنواع الملكيات لدى الجزائريين، فقد اتجهت اليها السلطات الاستعمارية وصادرتها، ونزعت ملكيتها منهم، ورفضت حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها، وبغرض تفتيتها فرضت تقسيمها بعد ذلك على الأفراد والدواوير(بلاح، 2006، ص159)، وعملت على حصر القبائل في شكل معسكرات، لا تكون متفرقة كثيرا ولا مدمجة، بغية إفساح المجال لإنشاء منطقة خاصة بالمعمرين الأوروبيين (De Menerville, 1866, p192)، وبذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي التي تمثل مصدر رزق الأهالي إلى السلطات الفرنسية والمستوطنين، وبلغت بحلول سنة 1866م نحو 6 ملايين هكتار، تحول مها الجزائريون من ملاك إلى مجرد خماسين(بلاح، 2006، ص159).

وفي العهد الإمبراطوري، استمر الاستيلاء على أراضي الجزائريين، بعد إرساء النظام المدني المتمثل في إنشاء بلديات جديدة، فأدخل عددا كبيرا من الأهالي تحت السلطة، وهذا ما أدى إلى تفكيك وتقسيم إقليم القبيلة الواحدة(سيساوي، 2013-2014، ص258)، وقد كتب الوزير جيروم نابليون في 31 أبريل 1858م يقول: "نحن أمام

قومية مسلحة صلبة يجب إخمادها بالدمج"، فلم يكن يخفى إن الغاية التي يهدف إليها هي الاندماج وتفكيك نظام الأهالي، من خلال إزالة الأرستقراطية الأهلية، وإضعاف سلطة القادة، وتفكيك وحدة القبيلة (أجيرون، 1982، ص52).

وقد قام نابليون الثالث بإرسال رسالة إلى الحاكم العام "بليسي" في 06 فيفري 1863م، أكد له فيها على فكرة تأسيس المحتشدات، التي تتمثل في تجميع القبائل الجزائرية، وحشد الأهالي من أجل السيطرة على أراضيهم، وأعلن في نفس الرسالة على فكرة إنشاء الملكية الفردية، من خلال تقسيم أراضي القبائل إلى دواوير لتسهيل مصادرتها، وخلق الهوية بين أفراد القبيلة الواحدة (رسالة الامبراطور نابليون الثالث إلى المارشال بليسي في 6 فيفري 1863)، محاولا إقناع العرب بالتكيف مع فكرة "المملكة العربية" التي طرحها، وقد حملت الرسالة توضيحات ماكمهون التي بين فيها نيته في إصدار قانون خاص بالملكية العقارية في الجزائر، وهو المتعلق بالقرار المشيخي "سيناتوس كونسيلت" الذي ناقشه مجلس الشيوخ الفرنسي في 08 أبريل من عام 1863م (بليل، 2013، ص58)، وتمت الموافقة على صدوره في 22 من نفس الشهر.

وقد شكل هذا القانون واحدا من التشريعات الاستبدادية الفرنسية في الجزائر، لأنه استهدف الروح الجماعية لمجتمع القبيلة المحلي المبني على أساس الروح الجماعية، وأدخل نظام الملكية الفردية في أراضي القبائل، بما يفتتها ويفككها، وسعي إلى الحد من نفوذ شيوخ القبائل وزعمائهم الروحانيين، وفي بعض تفاصيل القرار، قررت السلطات الاستعمارية تقسيم الأراضي إلى خمسة أنماط هي أراضي ملك (عائلية)، أراضي عرش (خاضعة للقبيلة)، أراضي بلدية، أملاك عمومية، وأملاك دولة (بليل، 2013، ص59، 60)، وقسمت القبيلة إلى دواوير، فكسرت أوامر الاتحاد التقليدية، وفرقت التركيبة الاجتماعية التقليدية إلى حد واضح.

2-4- التفرقة الاثنية

إن قاعدة "فرق تسد" من القواعد الأساسية التي يبني عليها الاستعمار قديما وحديثا، إذ يحاول المستعمرون أن يوهنوا صفوف الشعوب المستعمرة بالتفرقة بين أفرادها وأعراقها، وذلك لضمان استغلالهم وفرض السيطرة عليهم (الورتلاني، 2009، ص86)، ولم يخرج المخطط الاستعماري في الجزائر عن القاعدة، فقد كان قائما على تحقيق هدف استراتيجي تمثل في إلغاء الوجود التاريخي للمجتمع الجزائري، وتدمير أسسه المادية ومقوماته الحضارية (سعيدوني، 2013، ص173)، وقد تجلت خطورة هذا المخطط، في تقسيم السكان الجزائريين إلى سكان أصليين هم البربر، و"غزة دخلاء" بزعمهم هم العرب، وبث التفرقة بينهم، وقد عبر عن ذلك وزير الحربية المارشال "نييل" الملقب بـ "نصير المبشرين" عام 1864م بقوله: "...نقيم آمالا كبيرة على هذا الجنس البربري، أكثر مما نقيم عن الجنس الآخر..." (بلاح، 2006، ص57)، مركزين على المناطق التي يستعمل سكانها اللهجات البربرية مثل الأوراس وميزاب والهقار والقبائل، ووقد برز تركيزهم أكثر على منطقة القبائل، لأنها حسب اعتقادهم أكثر تقبلا، والتمكن تأثيرا على باقي المناطق في الجزائر، كما أنها حيث تعد إقليما مميذا بخصائصه من حيث اللغة والعادات والتقاليد، والتي تجعل من الفرد القبائلي حسب اعتقادهم، متمسكا باستقلالته، ومعتزا بانتماؤه القبلي، ورافضا الاندماج مع غيره (سعيدوني، 2013، ص173، 174).

وقد عمل الساسة الفرنسيون على تأجيج الأفكار التي من شأنها أن تفرق بين العنصرين البربري والعربي في الجزائر، حيث بحثوا في أصل السكان، بعد احتلالهم لمنطقة القبائل في 1857م، ومزجت مختلف الأبحاث والأطروحات الأصل القبائلي بالروماني لتسهيل فصله عن العرب (بن عون، 2018-2019، ص119، 120)، وفي الفترة

محل الدراسة، ظهرت العديد من الدراسات الفرنسية المؤيدة للدعوة إلى التفرقة الاثنية في الجزائر، منها تلك التي ظهرت ما بين 1852-1870م، كدراسة الجنرال "أوجين دوما" عام 1853م التي عنوانها "عادات وتقاليد البلاد الجزائرية وبلاد القبائل والمجتمع البربري"، والدراسة التي اجراها "أ.بريروغجي" عام 1857م، بعنوان "الفتريات العسكرية في تاريخ بلاد القبائل، والتخوم العسكرية للقبائل الكبرى تحت الحكم التركي، (مقاطعة الجزائر)" والدراسة التي قام بها "س. دوفو" عام 1859م بعنوان "قبائل جرجرة" (سعيدوني، 2013، ص 177)، ولا تخفى أهداف هذه الدراسات، فهي واضحة من عناوينها، التي فرقت بين الجزائر ومنطقة القبائل، التي عوملت كإقليم منفصل من حيث موقعها، وسكانها، ولهجتهم وعاتاتهم وتقاليدهم.

كما شجع الحكام العاميين مثل ماكماهون ورائدون، على التفرقة بين أفراد الشعب الجزائري، فكانوا يصدرن تعليمات خاصة بفصل القبائل عن غيرها من الجزائريين في المعاملات والقوانين، وقد عرفوا في أوساط الإدارة الاستعمارية بالضباط والموظفون "ذوي الميول القبائلية" (سعيدوني، 2013، ص 174)، خاصة وان القوانين القبائلية تساعد بصورة خاصة السياسة الفرنسية، لأنها تختلف عن القانون الإسلامي، وباستخدامها تعمق الهوية بين العرب والبربر، حيث بدأ تطبيق السياسة العرقية في الجزائر فعليا منذ سنة 1859م، حيث اعلنت السلطات الفرنسية بواسطة قانون، اخراج القبائل عن أحكام الشريعة الإسلامية (بن عون، 2018-2019، ص 124)، بعد صياغة العرف القبلي في شكل قوانين قابلة للتطبيق، وذلك بفضل بعض الضباط والمستشارين المتحمسين لاستبدال أحكام الشرع الإسلامي في بلاد القبائل، مثل العقيد "بيشو، colonel bechoo" الذي أكد على ضرورة صياغة كل الأعراف القبلية في شكل أحكام، وكذلك المستشار "لوتورنو، conseiller Letourneau" الذي أكد هو الآخر في رسالته المؤرخة في 14 نوفمبر 1869م للسلطات الفرنسية على "أن فكرة إحياء العرف القبلي قد فرضت نفسها، وشقت طريقها للتطبيق في شكل أحكام موحدة وموثقة على نصف مليون من البربر(القبائل)" (سعيدوني، 2013، ص 183)، وبالطبع لا يعتبر كل هذا التمييز اللغوي والعقائدي، سوى تجسيدا للمخطط الاستعماري المعادي للهوية الجزائرية، واستهدفا لمقومات الوحدة الوطنية العرقية منها والترايبية الجزائرية.

5- خاتمة

لا شك أن فرنسا فشلت في البقاء بالجزائر، وفشلت في إلحاقها بها، ولكنها لم تفشل في بث سمومها عبر تلك السياسات الثقافية الخطيرة، فلجؤها المستمر الى محاربة الاسلام، وعرضه في صورة منحطة، عبر تنشئة طبقة من الزعماء الدينيين الموالين، وخلق خلافاً تعبدية وسلوكية بينهم وبين الزوايا، ورجال الدين الوطنيين، ومنع الأطفال من الالتحاق بالمدارس القرآنية، والرقابة على الحج.. لم يكن سوى جزء من خطة احلال المسيحية والمسيحيين مكان الاسلام والمسلمين في الجزائر، ومثلما أوجدت وسائل من العملاء بين الأهالي والإدارة الاستدمارية، أوجدت صيغة أخرى لإحكام القبضة على الجزائريين، عبر الترويج لفكرة انتماء سكان القبائل للعرق الروماني، وعلاقتهم بالرومان والحضارة الغربية، والاهتمام بعادات المنطقة.. فحاربت العنصر العربي بالأمازيغي قبل ثورة المقراني عام 1871م، ثم محاربة الأمازيغي بالعنصر العربي خلال القرن 19 وبداية القرن العشرين بتساعد القومية العروبية بالمشرك بدعم فرنسا نفسها.. لم يكن سوى جزء من خطة تكسير لحمة الجزائريين، واحلال الفرقة والصراع بينهم، ونفي علاقتهم بمحضتهم الوطني الإسلامي الكبير.. وكل هذا لفرض الثقافة الغربية.

ومن خلال الوقوف على حقيقة السياسة الاستعمارية الفرنسية في القرن التاسع عشر، وتأثيرها على الشخصية الجزائرية، تبين لنا أن مجيء الإمبراطورية الثانية الى الحكم في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كرس ملامح هذه السياسة، فقد استمرت ادارة نابليون الثالث الذي سعى ظاهرا الى وضع سياسة تعكس مطالب الاهالي، في تهديم البنى الحضارية للمجتمع الجزائري، والسعي الى محو مقومات هويته الوطنية، وإذابتها في الكيان الأوروبي المسيحي، فاستمرت في محاربة اللغة العربية من خلال منع تعليمها، وغلق المؤسسات التقليدية للتعليم العربي الإسلامي، والتضييق على المشرفين عليها، والترويج بالمقابل للثقافة الأوروبية عن طريق تأسيس المعاهد والمدارس الفرنسية، كما استمرت في استهداف الدين الإسلامي فعلا وقولا باعتباره أهم مقومات الشخصية الوطنية، وحاولت سلب الروح الإسلامية من نفوس الجزائريين، بالسعي الى نشر المسيحية وإنشاء مؤسساتها الدينية مستغلة الظروف البائسة التي وضعت فيها الجزائريين، واجتمعت في نفس الوحدة الوطنية الجزائرية، وتكريس التفرقة والانشقاق بين الجزائريين، وضرب بنيتهم الاجتماعية في العمق، وهو الهدف الذي فشلت فيه في النهاية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الإمبراطور نابليون الثالث، (1863)، رسالة إلى المارشال بيليسي.
2. شارل روبر أجيرون، (1982)، تر: عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصرة، دار منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
3. أبو القاسم سعد الله، (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، 1830-1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
4. بشير بلاح، (2006)، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر.
5. خديجة بقطاش، (2007)، الحركة التبشيرية الفرنسية 1830-1871، منشورات عويدات، الجزائر.
6. عبد العزيز شبي، (2007)، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر.
7. الفضيل الورتلاني، (2009)،
8. عبد القادر حلوش، (2013)، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
9. محمد بليل، (2013)، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 (دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائر بالقطاع الوهراني)، دن، الجزائر.
10. ناصر الدين سيعدون، (2013)، في الهوية والانتماء الحضاري، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر.
11. أحمد سيساوي، (2013-2014)، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1838-1871)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
12. شاوش حناشي، (2014)، مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر.
13. عبد الله مقلاتي، (2014)، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
15. محمد الحاكم بن عون، (2018-2019)، المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1954)، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. Ismayl Urbain,(1862), L'Algérie Française: indigènes et immigrants, ED, Challamel, Ainè, Librairie, paris, France.
2. M. Octave Tessier,(1865), Napoléon III En Algérie, ED. Challamel -Ainè, Paris, France.
3. M. P De Mènerville,(1866), Dictionnaire de la législation Algérienne 1830-1860, E, Thunot, et Cie, Paris, France.
4. Georges Goyau,(1925), Un grand missionnaire, librairie Plon, Paris, France.
5. Arthur Girault,(1927), Principes de colonisation et de législation coloniale, ED. Recueil, Se Reil, Paris, France.